الأمم المتحدة

A/C.1/57/PV.24

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٤

الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال

مسألة أنتاركتيكا

مناقشة عامة والنظر في مشاريع القرارات واتخاذ إجراءات بشأنها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة أود أن أعلق الجلسة ليتسنى لنا إجراء المشاورات اللازمة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة الأولى وجدولها الزمني، نبدأ الآن المرحلة الرابعة من عملنا: مناقشة عامة لما يقدم من مشاريع قرارات في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال ''مسألة أنتاركتيكا''، والنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه عناية اللجنة إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/57/346.

وأدعو الوفود الراغبة في الاشتراك في المناقشة إلى أن تتفضل بإدراج أسمائها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن، لتمكين اللجنة من الاستفادة بالكامل من تسهيلات المؤتمرات المتاحة لها.

السيد ساركوفيتش (بولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب اللجنة الأولى اليوم باسم الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا. إن الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا يسرها أن تذكر بأن تاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ يوافق الذكرى السنوية الأربعين لبدء سريان معاهدة أنتاركتيكا التاريخية التي وقعت عليها أساسا ١٢ دولة في واشنطن بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩. وفي غضون تلك السنوات الأربعين، انضمت ٣٣ دولة أخرى إلى الموقعين الأصليين الـ ١٢، وأصبحت أطرافا في المعاهدة، وبذلك وصل العدد الإجمالي للدول الأطراف إلى ٤٥ دولة تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم. ومن بين تلك الدول منحت ٢٧ دولة مركز الطرف الاستشاري بحكم أهمية الأنشطة البحثية العلمية التي تجريها في أنتاركتيكا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومنذ دخول معاهدة أنتاركتيكا حيز النفاذ، اعتمدت الأطراف الاستشارية العديد من التدابير التنظيمية التي تكفل إدارة أنتاركتيكا وتنظيم شؤونها بطريقة فعالة. وبهذه الوسيلة، نجحت معاهدة أنتاركتيكا في ضمان بقاء تلك القارة الشاسعة مكرسة لأغراض السلام والتعاون الدولي والنشاط العلمي. وهذا النشاط العلمي آخذ في التزايد، وهو يتضمن عمليات حيوية الأهمية بالنسبة لصحة الكوكب بأكمله والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء.

ومنذ آخر مرة تناولت فيها الجمعية العامة مسألة أنتاركتيكا، وكان ذلك في عام ١٩٩٩ أثناء دورتها الرابعة والخمسين، شهدت الفترة الفاصلة مزيدا من التعزيز لمعاهدة أنتاركتيكا. ففي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١، انضمت استونيا إلى المعاهدة وأصبحت الطرف الخامس والأربعين فيها. وكان أحد المعالم البارزة التي تميزت بها فترة السنوات الثلاث الماضية، حول الذكرى السنوية العاشرة، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، للتوقيع على بروتوكول مدريد الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا بشأن حماية البيئة. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١، أصبحت أوكرانيا أحدث دولة تنضم إلى البروتوكول. ويضم البروتوكول الآن ٢٩ طرفا، بما في ذلك جميع الأطراف الاستشارية، وطرفين غير استشاريين هما أوكرانيا واليونان.

والغرض الأساسي من هذا البروتوكول الذي دخل حيز النفاذ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، هو توفير الحماية الشاملة لبيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها. وتحقيقا لذلك الغرض، يصنف البروتوكول قارة أنتاركتيكا محمية طبيعية مخصصة للسلم والعلم. وهو يحظر أية أنشطة تتعلق بالموارد المعدنية باستثناء أنشطة البحث العلمي، وينص على مبادئ وتدابير بيئية لتخطيط وتنفيذ الأنشطة البشرية في القارة. ويشمل البروتوكول خمسة مرفقات: تقييم الأثر البيئي؛ والحفاظ على حيوانات أنتاركتيكا ونباتها؛ والتخلص من النفايات وإدارة النفايات؛ ومنع التلوث البحري؛ وحماية المنطقة وإدارتها. وجميع هذه المرفقات تشكل جزءا لا يتجزأ من البروتوكول. وقد اعتمدت المرفقات من الأول إلى الرابع في نفس الوقت الذي اعتمد فيه البروتوكول. أما المرفق الخامس الذي اعتمد في وقت لاحق، فيتطلب التصديق عليه منفصلا من قبل جميع الأطراف الاستشارية ليصبح ساري المفعول. وخلال فترة السنوات الثلاث قيد الاستعراض، قدمت الأطراف الاستشارية المتبقية إخطارا بإقرارها للتوصية السادسة عشرة – ١٠ التي تتضمن نص المرفق الخامس للبروتوكول. وبناء على ذلك، دخل المرفق الخامس حيز النفاذ في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. كما ناقشت الدول الأطراف في المعاهدة مرفقا إضافيا أو أكثر، لتغطية موضوع المسؤولية عن الضرر البيئي. ووفقا للمادتين ١١ و ١٢ من البروتوكول، أعلن في الاجتماع الاستشاري الثاني والعشرين لمعاهدة أنتاركتيكا، المعقود في ترومسو بالنرويج عام ١٩٩٨، إنشاء لجنة لحماية البيئة، لتقديم المشورة ووضع توصيات بشأن تنفيذ البروتوكول، لبحثها في الاجتماعات الاستشارية.

ومنذ دخول البروتوكول حيز النفاذ، اجتمعت لجنة حماية البيئة خمس مرات، بمعدل مرة في السنة، اقترانا بالاجتماعات الاستشارية. وقد وطدت اللجنة الآن مركزها بصفتها الهيئة الاستشارية الفنية الأساسية للأطراف في معاهدة أنتاركتيكا. وبرنامج عمل هذه اللجنة له أهميته ومغزاه. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تناولت اللجنة طائفة عريضة من المسائل تضمنت تقييما بيئيا شاملا للأنشطة الكبرى في القارة، وإجراءات لتحديد الأنواع الأنتاركتيكية المشمولة بحماية خاصة، ووسائل لتعزيز نظم المناطق المحمية في القارة.

أما العمل المتواصل الذي تضطلع به اللجنة، فيتصل بقضايا منها النتائج البيئية المترتبة على استكشاف البحيرات

الموجودة تحت الطبقة الجليدية، والتنقيح الشامل لمختلف مرفقات بروتوكول حماية البيئة.

كما أن اللجنة العلمية المعنية بالبحوث في أنتاركتيكا ومجلس مديري البرامج الوطنية لأنتاركتيكا، يمثلان عنصرين مهمين في منظومة معاهدة أنتاركتيكا، بصفتهما مراقبين معينين رسميا لحضور الاجتماعات الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا. وتتولى اللجنة العلمية المعنية بالبحوث في أنتاركتيكا تنسيق البحوث العلمية الجارية في إطار البرامج الأنتاركتيكية الوطنية، وتحديد أولويات التعاون الدولي، وتقديم المشورة لمنظومة المعاهدة بشأن النواحي العلمية لقضايا حماية البيئة.

ويسدي المجلس مشورته إلى نظام المعاهدة بشأن القضايا التشغيلية المتعلقة بإجراء البحوث العلمية والحماية البيئية، وكذلك ينسق الدعم السوقي لأنشطة البحوث العلمية المتعددة الجنسيات. كما أن المجلس يعد مبادئ توجيهية لحماية البيئة من الأنشطة التشغيلية ولتعزيز سلامة العمليات البرية والجوية والتي تجري على متن السفن، ويشجع على أن تتبنى البرامج الوطنية أفضل الممارسات. وكثيرا ما يعمل المجلس وفريق الأخصائيين بالتعاون في هذه المواضيع وغيرها.

ومن العناصر الأساسية في نظام معاهدة أنتاركتيكا اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. وفي الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة احتفلت الاتفاقية بالذكرى السنوية العشرين لاعتمادها، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٠ وبدء نفاذها في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٢. وفي السنوات الثلاث الماضية انضمت ناميبيا وفانواتو إلى الاتفاقية فارتفع عدد الدول الأطراف إلى ٣١ دولة. وأصبحت ناميبيا عضوا أيضا في هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ ليرتفع عدد الأعضاء إلى ٢٤ عضوا. ويعقد حاليا الاجتماع الحادي والعشرون للهيئة في هوبارت، تسمانيا، في الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتشمل أعمال الهيئة نطاقا واسعا من القضايا. ففي السنوات الثلاث الأخيرة كان من أهم هذه القضايا استمرار المساعي لوقف الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير الوارد في مجال الاتفاقية؛ وتنفيذ مخطط لتسجيل محصول الأسماك ذات الأنياب؛ وإعداد إطار متكامل لإدارة المصايد؛ وتقدير كتلة أسماك الكريل في القطاع الأطلسي من مجال الاتفاقية؛ وبذل المزيد من الجهود للقضاء على الصيد العرضي للطيور البحرية في مصايد الأسماك بالشباك الطويلة؛ ورصد المخلفات البحرية وتأثيرها على حيوانات أنتاركتيكا.

وقد تركز العمل في هذه الدورة على تعزيز تدابير مكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبَلغ عنه، وخاصة إحكام الرقابة على دولة العلم وتوسيع المشاركة في مخطط تسجيل محصول الصيد. وتشارك الآن في المخطط أربعة من غير الأطراف في هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

إن نجاح نظام معاهدة أنتاركتيكا واستمرار تطويره يعزى بقدر كبير إلى العمل الذي تقوم به سنويا الاجتماعات الاستشارية للمعاهدة. فمنذ الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة عقدت ثلاث اجتماعات من هذا القبيل: لاهاي من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ وسانت بيترسبرغ من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١؛ ووارسو من ١٠ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي كل من هذه الاجتماعات اتخذت خطوات أخرى لتعزيز الإطار التنظيمي لأنتاركتيكا، ومن ثم حماية بيئة أنتاركتيكا.

وفي اجتمع عام ٢٠٠٠ الاستشاري الخاص لمعاهدة أنتاركتيكا، في لاهاي اعتمد الممثلون، بمشورة لجنة حماية

البيئة، خطط إدارة منقحة، ومددوا أجل انتهاء خطط الإدارة القائمة بالنسبة للعديد من المناطق المحمية بشكل خاص ومواقع الاهتمامات العلمية الخاصة. واعتمدوا كذلك مجموعة شاملة من ''المبادئ التوجيهية لتنفيذ إطار المناطق المحمية، على النحو الموصوف في المادة ٣ بالمرفق الخامس من البروتوكول البيئي''. وتوفر المبادئ التوجيهية مجموعة أدوات للتمكين من زيادة التقييم المنهجي والانتقاء والتعريف واقتراح المناطق التي يمكن أن تتطلب مزيدا من الحماية وفقا للمرفق الخامس بالبروتوكول.

وسوف يذكر اجتماع سانت بيترسبرغ الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا في عام ٢٠٠١ ذكرا خاصا بسبب القرار التاريخي الذي اتخذ هناك بإنشاء أمانة للمعاهدة في مدينة بوينس أيريس. كذلك اعتمدت قرارات تحث جميع الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا على تنفيذ مخطط هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لتسجيل أرصدة الأسماك ذات الأنياب واتخاذ ما يلزم من خطوات قانونية أو إدارية للحفاظ على بقايا النيازك التي ارتطمت بأنتاركتيكا للأغراض العلمية.

وفيما يتعلق بالمواقع والآثار التاريخية فقد أوصى الاجتماع بأن تستعرض الأطراف تلك المواقع وتعتمد مجموعة من المبادئ التوجيهية لتداول الآثار التاريخية السابقة لعام ١٩٥٨. كما اتخذ الاجتماع خطوات لتوسيع نطاق تبادل المعلومات ووصول الجمهور إليها في إطار المعاهدة وأوصى بأن تقدم الأطراف المعلومات الهامة إلى شبكة مركزية لتبادل المعلومات تستضيفها الأرجنتين، أو أن تزود ذلك الموقع بوصلات للأماكن التي توجد بها المعلومات. وعلاوة على هذا، استهلت مبادرة لاستعراض حالة التوصيات والتدابير والمقررات والقرارات التي اعتمدتها كل الاجتماعات السابقة لبيان ما ألغي منها أو ما أصبح عديم الأهمية.

وقد واصل الاجتماع الخامس والعشرون المعقود مؤخرا في وارسو عمله في سبيل إنشاء أمانة معاهدة أنتاركتيكا. وأعدت مشاريع صكوك لإنشاء تلك الأمانة. وسوف تحال هذه النصوص، التي لا تزال قيد النظر، إلى الاجتماع السادس والعشرين المقرر عقده في مدريد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويرجى أن يتم التوصل هناك إلى توافق آراء على الانتهاء من هذه النماذج لإنشاء الأمانة.

كذلك اعتمد الاجتماع المعقود في وارسو مقررا بشأن اتخاذ رمز لمعاهدة أنتاركتيكا بتحويل الشعار المستخدم للآن عمليا إلى رمز رسمي للمعاهدة يستخدم في الاجتماع وتستخدمه أمانة المعاهدة بمجرد إقراره. كما اعتمدت مبادئ توجيهية منقحة لترجمة الوثائق وتوزيعها. وهي تسمح باستخدام وسائل الاتصال الحديثة في التحضير للاجتماعات. كذلك اتفق على عدة توصيات ترمي إلى تبسيط عمل الاجتماعات، وبالتحديد في التخطيط الطويل الأجل لجدول الأعمال والأفرقة العاملة وفي المشاورات بين الحكومات المضيفة لهذا الاجتماع والاجتماع التالي له.

وبحث الاجتماع أيضا سبل تقصير الفترة بين اعتماد وبدء نفاذ التدابير المتخذة بموجب المادة التاسعة من المعاهدة، عن طريق آلية للتعقب السريع لبدء نفاذ التدابير المعتمدة. وستتواصل مناقشة هذا الموضوع في الاجتماع المقبل في مدريد. وبناء على مشورة لجنة حماية البيئة اعتمد الاجتماع الخامس والعشرون تدبيرا أيضا بشأن خطط إدارة ١٣ منطقة محمية بموجب معاهدة أنتاركتيكا بينما تغيرت تسمية وترقيم مناطق أنتاركتيكا المحمية بصفة خاصة، بمقتضى القرار ١ (٢٠٠٢).

وطوال الفترة قيد الاستعراض واصلت الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا عملها في سبيل وضع قواعد وإجراءات تتعلق بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أنشطة

تجري في منطقة معاهدة أنتاركتيكا ومشمولة بالبروتوكول البيئي. وأحرز تقدم كبير صوب التوصل إلى توافق آراء، وستواصل الدول الأطراف في المعاهدة عملها من أجل وضع مرفق فعال عن المسؤولية تجاه البروتوكول البيئي.

ومن المجالات الأخرى التي يحرز فيها تقدم مجال وضع مبادئ توجيهية للنقل البحري في منطقة معاهدة أنتاركتيكا. وتقتضي زيادة النشاط السياحي والاتجاه نحو صنع سفن ركاب أكبر حجما وضع مبادئ توجيهية تصمم لتحسين سلامة تلك السفن وملاءمتها لمعايير حماية البيئة. ومن المتوخى أن تكيف المنظمة البحرية الدولية المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالملاحة البحرية في أنتاركتيكا بإدخال تعديلات على المبادئ التوجيهية للملاحة البحرية في أنتاركتيكا التي تنقحها هذه المنظمة حاليا.

نظام معاهدة أنتاركتيكا آلية متطورة بصورة دائمة. والمعاهدة مفتوحة لانضمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إليها ولأي دولة أخرى قد توجه إليها الدعوة، وإن الأطراف ستواصل تشجيع جميع الدول التي لديها اهتمام نشط بأنتاركتيكا على الانضمام إلى المعاهدة وبروتوكولها البيئي.

ويسرني أن أبلغكم بأن التزام الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا بضمان فعالية المعاهدة فيما يتصل بحماية بيئة أنتاركتيكا ما زال قويا. وتلتزم الأطراف أيضا بضمان ألا تستخدم أنتاركتيكا إلا لأغراض سلمية علمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ثبت أن المعاهدة وبروتوكولها البيئي الحديث أصبحا صكين فعالين بصورة ملحوظة.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضت ثلاث سنوات منذ أن اجتمعت اللجنة لتنظر في هذا الموضوع الهام. ويعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام على تقريره الهام المتضمن في الوثيقة A/57/346. ولاحظنا أن صيغة التقرير مطابقة تماما لصيغة التقرير السابق. والتقرير زاخر بالمعلومات ويتضمن استكمالا مفيدا لأنشطة نظام معاهدة أنتاركتيكا وعدة هيئات دولية لتعزيز حماية وحفظ القارة بصفتها مختبرا طبيعيا.

وتثني ماليزيا على الأطراف التشاورية لمعاهدة أنتاركتيكا لتعاونها فيما يتصل بتبادل المعلومات ذات الصلة، حسبما يطالب بذلك قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٥. ونأمل أن يتواصل تعزيز هذا الاتجاه الإيجابي.

ويدرك وفدي أن التقرير الحالي أكثر إيجازا من التقرير الذي قدم في الدورة الرابعة والخمسين بسبب مقتضيات التقليل من عدد صفحات الوثائق. ونأمل ألا تطبق مقتضيات التقليل بشكل صارم في المستقبل على أنتاركتيكا لأن التقرير يصدر مرة كل ثلاث سنوات، ولأن حصول المجتمع الدولي على معلومات كافية عن أنتاركتيكا يتسم بأهمية كبرى. ونأمل توسيع نطاق التقرير في المستقبل ليتضمن المزيد من المعلومات المفصلة التي تقدم إلى أعضاء المنظمة كافة.

ونثني على برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدور الذي قام به في هذه العملية والمدخلات التي قدمها للتقرير. وهذا البرنامج، بصفته برنامج الأمم المتحدة المتخصص في قضايا البيئة، يضطلع بدور هام لا غنى عنه وهو بمثابة حلقة الوصل بين نظام معاهدة أنتاركتيكا وسائر المجتمع الدولي.

وعندما قدم هذا البند للمرة الأولى في عام ١٩٨٤، في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة، لم يدرك سوى عدد قليل من البلدان أهمية أنتاركتيكا فيما يتعلق بتحقيق رفاهية الكوكب والبشرية. بيد أن الحال لم يعد كذلك على الإطلاق. لقد قدمت المناقشة بشأن مسألة أنتاركتيكا، التي أجريت عبر السنين في الأمم المتحدة، مساهمة كبيرة في زيادة اهتمام ووعي المجتمع الدولي بهذه القارة البيضاء – الجبهة

البكر الأخيرة من كوكب الأرض. ومع أن المناقشة سلمت بالإنجازات التي حققها نظام معاهدة أنتاركتيكا، فقد تضمنت أيضا التساؤل عما إذا كان ترتيب يقتصر على القلة يستجيب لشواغل المجتمع الدولي ويخدم مصالحه.

ونعرب عن امتناننا لأن هذه المشاركة البناءة أوجدت الآن قدرا أكبر من الشفافية والخضوع للمحاسبة فيما يتعلق بما تضطلع به الأطراف التشاورية لمعاهدة أنتاركتيكا من أنشطة في أنتاركتيكا، حسبما يتضح من التقارير الدورية التي تقدم إلى الجمعية العامة. وما زالت ماليزيا تعتقد بأن الأمم المتحدة، بصفتها هيئة عالمية تمثيلية بشبكتها التي تضم أجهزة متخصصة من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للسياحة، هي السلطة الأكثر ملاءمة لرصد وإدارة وتعزيز شتى الأنشطة العلمية وغير العلمية في أنتاركتيكا. بيد أننا لاحظنا زيادة كبيرة في نطاق التعاون بين اللجنة العلمية المعنية بالبحوث في أنتاركتيكا ولجنة حفظ الموارد الحية البحرية في أنتاركتيكا وبعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن نزيد ونكثف هذا التعاون المتعلق بالمصالح الحيوية المتمثلة في حماية بيئة أنتاركتيكا.

لقد كان دخول بروتوكول مدريد المعني بالحماية البيئية لمعاهدة أنتاركتيكا معلما بارزا على طريق الجهود الرامية إلى حفظ وحماية البيئة الأصلية للقارة الجنوبية بصفتها ''إقليما عالميا''. ومن المسلم به بموجب البروتوكول أن أنتاركتيكا محمية طبيعية مكرسة للسلام والعلوم. ويحظر البروتوكول القيام بأنشطة تتصل بالموارد المعدنية خلاف الأبحاث العلمية، ويستحدث مبادئ وتدابير للتخطيط لكل الأنشطة البشرية في منطقة معاهدة أنتاركتيكا وتنفيذها. وترحب ماليزيا، بصفة خاصة بالوقف الاختياري الذي قرره البروتوكول لمدة ٥٠ عاما على أنشطة استكشاف واستخراج المعادن في أنتاركتيكا، وتأمل أن يشكل هذا الوقف الاختياري خطوة أولى، ولكن هامة، نحو فرض حظر دائم على التعدين في هذه القارة.

وبالرغم من أن بروتوكول مدريد يعد أهم صك بيئي شامل ينظم كل الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا، فإن تنفيذه يستند على التزام الأطراف. وتحث ماليزيا الأطراف في البروتوكول على مواصلة تقديم التقارير عن الحالة فيما يتصل بتنفيذ البروتوكول على الصعيد الوطني. ولقد لاحظنا أن عدد البلدان التي قدمت تقارير سنوية في آخر اجتماعين استشاريين لم يبلغ سوى ٢٢ بلدا. ولم يعرف عدد الدول الأطراف التي قدمت تقاريرها في الاجتماع الخامس والعشرين الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا الذي عقد مؤخرا في وارسو، لأن تقرير الأمين العام صدر قبل انعقاد الاجتماع. ونرجو أن تقدم المعلومات المستكملة عن هذه المسألة إلى اللجنة.

ولوحظ أنه جرت في الاجتماع الاستشاري الخامس والعشرين لمعاهدة أنتاركتيكا مناقشة بشأن موضوع استحداث أمانة دائمة لمعاهدة أنتاركتيكا، وتوافقت الآراء على أن يكون مقر الأمانة في بوينس آيرس. ونحن على ثقة بأن إنشاء هذه الأمانة يمكن أن يحقق جملة أمور، منها زيادة تعزيز الشفافية فيما يتعلق بأنشطة الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا لأن الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا لم تنفذ بالكامل حتى الآن ما ينبغي تنفيذه بشأن المسؤولية عن الأضرار البيئية. وهذا التنفيذ له أهميته، لأنه يشجع على الامتثال ويعزز الخضوع للمحاسبة بين الدول الأعضاء في معاهدة أنتاركتيكا. ولن يكتمل بروتوكول مدريد بدون سد هذه الثغرة. وتؤكد ماليزيا من جديد بأن من شأن وضع نظام صارم أن يبعث برسالة واضحة إلى العالم بأن حماية البيئة في أنتاركتيكا تكتسي أقصى الأهمية.

وثمة قضية ذات صلة بذلك هي قضية الحفر. لقد شاهدنا باهتمام كبير الاقتراح الذي قدمته بعض الدول الأعضاء للقيام بأعمال حفر في أكبر بحيرة للمياه العذبة في القارة، هي بحيرة فوستوك الفريدة من نوعها والمحتفظة بنقائها الأصلي منذ ٤٠٠ ٠٠٠ عام. وتعد هذه البحيرة بمناخها الغامض، مناخ العصور الجيولوجية القديمة، متحفا طبيعيا لا يجوز تلويثه بأعمال غير حكيمة. وإلا ستفقد أو تشوّه بعض المعلومات الكامنة في مخزوناتها الهائلة. ونعتقد بأنه ينبغي وضع قواعد ملائمة لتنظيم أنشطة الحفر والأنشطة ذات الصلة ولا بد من النظر بصورة شاملة في جميع جوانب أي نشاط آخر. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الوفد الروسي تقديم تقييم بيئي شامل في الاجتماع القادم للجنة حماية البيئة.

ولوحظ أيضا أن السياحة في أنتاركتيكا آخذة في الزيادة وعموما، توضح الإحصائيات الواردة في تقرير الأمين العام اتجاها تصاعديا في عدد السائحين الذين يزورون أنتاركتيكا من بواكير التسعينات إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين – زيادة تقرب من ٨٢ في المائة في عدد السائحين الآتين على متن السفن. وسجل موسم ١٩٩٩-٢٠٠٠ أعلى الأرقام – حيث بلغ عدد السائحين ١٤ ٤٠٢ سائحا. ووجود هذا العدد الكبير من الزائرين الآدميين والسفن سيشكل من دون شك تحديا جديدا للبيئة في أنتاركتيكا. وهناك حاجة ماسة لجهد متضافر لتقليل أثره على النظام الإيكولوجي والحيوانات والنباتات.

وعلى القدر نفسه من الأهمية ضرورة التصدي لمسألة الصيد غير المنظم وغير المشروع في المحيط الجنوبي، ولا سيما صيد سمك الكريل والسمك البتاغوني المسنن.

ويواصل وفدي مشاوراته مع وفد بولندا، الذي يمثل الأطراف الاستشارية لمعاهدة انتاركتيكا، بشأن هذا البند من جدول الأعمال بغية التوصل إلى اتفاق بشأن توافق آراء أو نص مشروع القرار المقدم من الرئيس الذي ستعرضونه، في مرحلة لاحقة لكي تبت فيه هذه اللجنة. وحيث أن مشروع القرار الجديد بشأن هذه المسألة هو إلى حد كبير استكمال للقرار المتخذ في عام ١٩٩٩، ينبغي أن نكون في وضع يسمح لنا بعرضه في القريب العاجل لاتخاذ الإجراء الملائم.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن عميق تقدير ماليزيا لبولندا والأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا للدعوة الكريمة التي قدمتها لماليزيا كي تراقب وقائع الجلسة التي عقدت في وارسو مؤخرا. وهذا إظهار إضافي للانفتاح المتزايد للأطراف الاستشارية، ونحن نرحب به كما أنه يبشر بالخير فيما يتعلق بالتعاون في المستقبل بينها وبين البلدان غير الأطراف.

ويشيد وفدي بالتعاون المتواصل بين الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا وسائر المجتمع الدولي في تشاطر المعلومات المتعلقة بأنشطة معاهدة أنتاركتيكا. وعلى الرغم من أوجه القصور في نظام الأطراف الاستشارية للمعاهدة التي نأمل أن نتغلب عليها مع مرور الزمن، نشعر بالارتياح لأن آلية الحوار والتعاون التي أنشأتها الأطراف وغير الأطراف في سياق الأمم المتحدة تعمل بصورة جيدة وأنها قد أثمرت نتائج ملموسة.

ويأمل وفدي أن المناقشة النهائية بشأن مسألة أنتاركتيكا في هذه اللجنة ستواصل توفير محفل يمكن من خلاله لمن هم داخل النظام ولمن هم خارجه الاشتراك في حوار وتبادل للآراء مفيدين بشأن أنتاركتيكا. وينبغي زيادة دعم هذه العملية لضمان مراعاة أفضل مصالح البشرية. ونحن نتطلع إلى تعاون أوثق وبناء بقدر أكبر في السنوات المقبلة. ونهيب أيضا بالأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالإعراب عن تقدير وفدي

لإدارتكم الحكيمة والفعالة لأعمال اللجنة أثناء الأسابيع القليلة الماضية. ونحن الآن نقترب من الاختتام الناجح لأعمالنا تحت قيادتكم الحكيمة. ولذلك، يود وفدي أن يتقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين وأيضا إلى جميع زملائنا في الوفود الأخرى بالتهنئة على هذا العمل الجيد.

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل للغاية وأيضا الموجز بشأن مسألة أنتاركتيكا الوارد في الوثيقة A/57/346. وبينما التقرير مفعم بالمعلومات من ناحية، فهو من ناحية أخرى يثير قدرا كبيرا من الاهتمام والفضول لدى القارئ كي يبحث عن معلومات إضافية بشأن مسألة أنتاركتيكا الشديدة الأهمية.

وبوصف بنغلاديش بلدا ناميا يواجه طائفة من تحديات التنمية والقضاء على الفقر، ولأنه بلد بعيد جدا جغرافيا عن أنتاركتيكا، فهو لم يكن في موقف يسمح له بالمشاركة بصورة مباشرة في العمل العلمي الكبير الذي ظل قيد التنفيذ في أنتاركتيكا عبر العقود السابقة. ومع ذلك، فهذا لم يمنعنا من الاهتمام الكبير بهذه الأمور. بل على النقيض من ذلك، فنحن نؤمن أن مستقبلنا يرتبط ارتباطا وثيقا بنتائج مشاريع الأبحاث العلمية المختلفة التي تنفذها أفرقة وبلدان مختلفة في أنتاركتيكا. ولذلك، فنحن نحاول تتبع التطورات في هذا المجال عن قرب قدر الإمكان.

ولذلك يجب أن نشيد بنظام معاهدة أنتاركتيكا وهيئات دولية أخرى، تتضمن اللجنة العلمية المعنية بالأبحاث الخاصة بأنتاركتيكا، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأرصاد الجوية، على عملها الممتاز في هذه المجالات. وإن العمل الذي قامت به هذه الهيئات لزيادة المعرفة حول تغيرات المناخ والاحترار العالمي واستنفاد طبقة الأوزون والعلوم الأرضية وعلوم الحياة – بما في ذلك علم البيولوجيا البشري – هو بحق عمل لا يمكن تقديره حق قدره.

وهناك عمل آخر ممتاز يقوم به فرادى البلدان والعلماء في هذه المجالات. ونحن مدينون لجميع العلماء والتكنولوجيين والأشخاص الآخرين المنخرطين في هذه الأنشطة، الذين يعملون تحت ظروف قاسية للغاية ويخاطرون بحياتهم ويقدمون تضحيات كبيرة في خدمة العلم والبشرية.

ونفهم من تقرير الأمين العام أنه قد تم مؤخرا تحقيق إنجازات كبيرة في البحث عن معلومات ونشرها في هذه المجالات. ويذكر التقرير أنه قد تحقق عبر السنوات تخفيض كبير في انبعاثات غازات الكلوروفلوروكربون والعوامل الأخرى التي تستنفد طبقة الأوزون وذلك نتيجة للجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم والمنظمات. ومع ذلك، يذكر التقرير أيضا أن مساحة فجوة الأوزون الربيعية فوق أنتاركتيكا بلغت أكبر قدر لها وهو يقرب من ٣٠ مليون كيلومتر مربع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبينما لست على دراية تامة بما يترتب على هذه المعلومات، بصفتي شخصا عاديا أفهم أن هذا التطور خطير ومقلق للغاية وله عواقب خطيرة على صحة البشر وعلى البيئة بأسرها. ومن ناحية، نحن مبتهجون بمعرفة الأخبار السارة التي تبلغنا من العاملين في هذا المجال، ولكن من ناحية أخرى نشعر بالانشغال نتيجة للعديد من النتائج المثيرة للقلق التي تبلغنا منهم كل يوم.

ويدعو وفدي المنظمات والبلدان والأشخاص المعنيين إلى مواصلة عملهم القيم. ونناشد جميع الأطراف المعنية التأكد من زيادة تعزيز الترتيبات لضمان إمكانية تشاطر جميع البلدان وعلى قدم المساواة الفوائد الناجمة عن هذه الأعمال. ونقترح بذل جهود للإعداد لتحسين نشر أحدث المعلومات التي يتم الحصول عليها من الأنشطة التي تجري حاليا في أنتاركتيكا وما حولها لكي تصل إلى أجزاء مختلفة من العالم من خلال حلقات دراسية وحلقات عمل تعقد بصورة دورية في مواقع متعددة ويشترك فيها علماء وباحثون

ومسؤولون حكوميون من بلدان مختلفة وبتركيز خاص على مشاركة البلدان النامية.

واقتباسا من تقرير الأمين العام، نعلم جميعا أن

''الغرض الأساسي لمعاهدة أنتاركتيكا هو أن تكفل، لصالح البشرية جمعاء، استمرار استخدام أنتاركتيكا إلى الأبد لأغراض سلمية بحتة وألا تصبح ميدانا أو موضوعا للشقاق الدولي. وتنص المعاهدة على حرية إجراء الدراسات العلمية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي. كما تحظر أي تفجيرات نووية في أنتاركتيكا والتخلص فيها من مواد النفايات المشعة'' (الفقرة ٤ من الوثيقة A/57/346).

ووفقا لبروتوكول حماية البيئة، أنتاركتيكا محمية طبيعية مخصصة للسلم والعلم ويحظر فيها القيام بأنشطة متعلقة بالموارد المعدنية غير البحوث العلمية.

وفي الختام، نناشد جميع الأطراف المعنية أن تراعي تلك البيانات نصا وروحا في جميع أنشطتها في أنتاركتيكا وحولها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار بند جدول الأعمال ''مسألة أنتاركتيكا'' هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.